دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مهددات الأمن القومي السوداني
المصدر:	مجلة دراسات المستقبل
الناشر:	مركز دراسات المستقبل
المؤلف الرئيسي:	قوش، صلاح عبدالله
مؤلف:	هيئة التحرير(عارض)
المجلد/العدد:	ع5, مج2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	245 - 248
رقم MD:	591372
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأمن القومى السودانى
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/591372

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مهددات الأمن
القومي السوداني

مهندس/ صلاح عبد الله قوش

أقام مركز دراسات المستقبل في يوم ٥/٧/ ٢٠١٢م جلسة في إطار منتدى راتب بغرض التعرف على القضايا ومدى الاتفاق والاختلاف مع التركيز على الرؤية المستقبلية، وشهد الندوة أكاديميون وعسكريون سابقون وحاليون وخبراء استراتيجيون.

أدار الندوة الأستاذ ربيع حسن أحمد مدير المركز وقدم الجلسة الدكتور أمين حسن عمر بالإضافة إلى المعقبين وهم الفريق الفاتح عروة، المهندس عماد حسين، والدكتور محمد محجوب هارون.

قدمت ورقة واحدة في الجلسة بعنوان مهددات الأمن القومي السوداني والتحديات السياسية، قدمها الفريق أول مهندس صلاح عبد الله قوش.

استعرضت هذه الورقة محتوى الأمن القومي حيث تناولت مفهوم الأمن القومي السوداني وعرفته بأنه امتلاك السودان للإرادة الوطنية والقدرة على تحقيق وتأمين مصالحه الاستراتيجية، وأنه يقوم على امتلاكه لعناصر القوة الاستراتيجية الشاملة التي تقوم وتستند على تحقيق الأمن الإنساني.

تحدث عن نقاط الضعف في أنها كل الأوضاع والظروف الداخلية التي تعيق أو تمنع أو تؤثر سلباً على تحقيق المصالح القومية للدولة وتهدد أمنها. كذلك تم ذكر نقاط القوة وتصنيفها في ستة مجالات هي المجال السياسي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأمن والدفاع والعلاقات الخارجية

والعلوم والتقانة، والإعلام والمعلوماتية، وبعدها تأتي عناصر قوة العلاقات الخارجية وهي تحقيق التوازن بين مقتضيات المصالح الوطنية والأجنبية والقدرة على استيفاء ترتيبات استراتيجية إقليمية ودولية لتحقيق المصالح والتعامل مع المهددات الخارجية عبر ترتيبات خارجية وذلك عبر وجود نوع ومتانة وسائل تعزيز القدرات التفاوضية وحجم الشراكات الاقتصادية من أسواق عالمية والتقانة المتطورة وقوة السند السياسي للدولة لإدارة التنسيق دولياً وإقليمياً في وجود حدود آمنة.

هناك استراتيجية للبيئة السياسية تتمثل في أنظمة الحكم والممارسة السياسية والمؤثرات الداخلية السياسية، كذلك قوة الاستراتيجية فإن القوة السياسية تعتمد على الإدارة الوطنية بوجود إجماع وطني كذلك العدالة والحكم الرشيد وسيادة القانون ووحدة المشاعر الوطنية والقدرة على الإدارة والتنسيق القومي بوجود قيادات استراتيجية للأحزاب في الحكم والمعارضة والمجتمع وبذلك يتحقق الإجماع الوطني وهذا أكبر إنجاز للاستراتيجية السياسية وأكبر مانع لإيجاد نقاط ضعف سياسية. ولكي تكون لدينا أحزاب ذات هم وطني واحد لابد من وجود دستور مجمع عليه وطنياً يرعى المصالح القومية ويحترم التنوع الثقافي والإثني والتعدد الديني.

ونجد أن الصراع السياسي أسبابه السلطة والنزاعات الداخلية خاصة دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان.

وإذا أردنا أن نتعرف على المهددات فهي كثيرة فتجد السير باتجاه التعددية الديمقراطية واللامركزية بمعزل عن بناء الأمة ووحدتها الوطنية وعدم وجود الفاعل في بعض أجزاء الدولة من الحكومة والتباين الإثني والبيئي على مواطنيها في تلك المناطق لهدر وحدتها وضعف الشراكات وتقاسم الأدوار في السودان بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. كذلك الترضيات أرهقت الأجهزة مما أضعف الموارد في كثير من الولايات وعدم الكفاءة في إعداد الكادر البشري وهذا بدوره

يؤدي لإضعاف الدولة وضعف آلية اتخاذ القرار، والبنى التحتية وعدم التحديد الواضح للاختصاصات في الولاية على الموارد بين المركز والولايات والمحليات كما في الضرائب والمعادن و... إلخ وكذلك ضعف الحس الوطني الذي لا يفرق بين المصالح الوطنية والمصالح الشخصية والعصبية والعرقية والطائفية هذه تجعل الأمة في حالة انقسام وتهتك النسيج الاجتماعي وتظهر التطرف الديني والإثني ومما يقلل من التعايش السلمي وبدوره يعتبر مهدداً للأمن القومي، ومن ثم تظهر مظاهر الفساد السياسي والمالي مع غياب نظم المراجعة المحاسبية.

ضعف ثقافة الديمقراطية لدى المسئولين وعدم اهتمامهم بالحقوق المدنية للمواطنين وعدم الاهتمام بالرأي العام وعدم دفع الضرائب والتفرقة بين الحرية والنظام وهذا أدى إلى التوسع في التشريعات بالتالي يؤدي إلى نقص الحقوق والحريات. كذلك نجد أن ضعف الكوادر والقصور التأهيلي وعدم التدريب الكافي وتضارب التخصصات في الجهاز القضائي يجعل هنالك عدم توازن في تطبيق القانون. وكل ما سبق ذكره يهدده الأمن القومي ويضعف من قدرته وتبقى التحديات موجودة خاصة لو وجدت بيئة مثل ضعف الحس الوطني وعدم الإجماع حول القضايا الوطنية العليا وعدم ثقة الإنسان السوداني في قدراته وقياداته.

نأتي للمصالح القومية ونجد أنه لكي تتحقق المصالح القومية لابد من مصالح وطنية وغايات عليا وثوابت وطنية وخطوط حمراء لا يجب تخطيها لأنها قومية وتعبر عن التوجه الرئيسي للدولة والسياسات والاستراتيجيات وتتضمن الجوانب الحيوية والمعنوية والمادية كالمحافظة على العقيدة وهيبة سلطان الدولة وبقائها وسيادتها وأمنها وبالتالي المحافظة على أمن المواطن والمجتمع وتحقيق النماء والرفاه وتعتبر المصلحة القومية أعلى شاناً من المصالح الذاتية.

نأتي إلى المصالح الاستراتيجية وهي تتماثل في المحافظة على أمن السودان ووحده التراب والشعب والسيادة الوطنية والرضا والإجماع الوطني على المصالح والمهددات والتحديات الاستراتيجية، كذلك لكي نحافظ على نظام حكم راشد لابد من مراعاة العدالة والمساواة وتحقيق المشاركة الشعبية الإيجابية وتحقيق الأمن والتنمية الشاملة وهذا يقوم على إعلاء مفهوم الدولة وأسس الشورى والديمقراطية التعددية والمحافظة على الأمن والاستقرار ويجب أن يكون المسار الاستراتيجي للدولة وفق فكر استراتيجي قومي لسيادة نظام وثقافة الدولة والأمن القومي والوعي الاستراتيجي والسلوك السياسي الإيجابي، الذي يفضي لتحقيق القوة الاستراتيجية وتشكيل المستقبل المنشود.

كذلك زيادة وتنوع مصادر الدخل القومي مع عدالة التوزيع لضمان التوازن التنموي والعدل والرفاه. ودعم الاقتصاد بجلب رؤوس أموال أجنبية يصطحب حركة المال والحصول على الحصص الاستراتيجية في أسواق العالم لتحقيق قيمة مضافة للمنتجات السودانية وإذا تم هذا حصلت التنمية من كل النواحي وتطورت البنية التحتية ولا نجهل دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز جهود التنمية البشرية وهذا يأتي من امتلاك قدرات تقنية وعسكرية وأمنية متطورة والسعي والاكتفاء الذاتي من الأسلحة ومواد التموين القتالي.

نجد أن العلاقات الدولية والإقليمية والمحافظة عليها يضمن المصالح الاستراتيجية على الساحة الإقليمية والدولية، ويجب أن تسود الثقافة السودانية حول مناطق التماس والسعي الجاد لامتلاك إعلام وطني حر مقتدر ومبادر. وهناك أيضاً التقنيات العالية للإحصاء والمعلومات التي تؤسس منظومة وطنية لصناعة وصياغة ودعم القرار الاستراتيجي بامتلاك أقمار اصطناعية بها أنظمة تشفير ومعالج وطنية.